مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/8/24

العلاقات العراقية-التركية بعد زيارة الزيدي

من إدارة الجوار إلى هندسة الارتساء الاستراتيجي

د. رواء طه دروي

تحليلات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

العلاقات العراقية–التركية بعد زيارة الزيدي: من إدارة الجوار إلى هندسة الارتساء الاستراتيجي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تحليلات

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية، والسياسة الداخلية والخارجية

د. رواء طه درويش/ باحثة

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

لا تُقاس الزيارات السياسية الكبرى بعدد الاتفاقيات التي تُوقَّع خلالها، ولا بحجم العبارات الدبلوماسية التي تتبادلها العواصم، بل بما تتركه من تغيير في هندسة العلاقة ذاتها، فالزيارة الناجحة ليست تلك التي تضيف ملفاً جديداً إلى جدول التعاون، وإنما تلك التي تنقل العلاقة من منطق إلى آخر، من إدارة المشكلات إلى إدارة المصالح، ومن رد الفعل إلى صناعة المجال، ومن الجوار الجغرافي الذي لا يمكن تغييره إلى ارتساء استراتيجي يجعل كل دولة جزءاً من حسابات مستقبل الأخرى.

ومن هذا المنظور، يمكن قراءة العلاقات العراقية–التركية بعد زيارة رئيس الوزراء علي الزيدي بوصفها محاولة لإعادة تعريف وظيفة العلاقة بين العراق وتركيا، وليس مجرد إعادة تنشيط لها، فالعراق وتركيا لا يواجهان اليوم سؤالاً تقليدياً من قبيل: «كيف يمكن تحسين العلاقات الثنائية؟»، بل سؤالاً أعمق: «كيف يمكن تحويل الجغرافيا المشتركة من مصدر ضغط متبادل إلى بنية لإنتاج القوة المشتركة؟».

هنا تحديداً تتجلى أهمية مفاهيم من قبيل **الارتساء الاستراتيجي، وعُقد الربط، والقوة الترابطية، وهندسة الاعتماد المتبادل، والسيادة الشبكية، والجغرافيا الوظيفية، والردع بالمصلحة، والممرات السيادية، ورأس المال العابر**؛ إذ تتيح هذه المفاهيم فهماً أكثر عمقاً للعلاقة العراقية–التركية، بعيداً عن الثنائية التقليدية التي اختزلت العلاقة، زمناً طويلاً، في ملفات المياه والأمن والتجارة وحزب العمال الكردستاني. وعليه، يمكن قراءة هذه الزيارة من خلال المحاور الآتية:

أولاً: الزيارة بوصفها انتقالاً من دبلوماسية الملفات إلى دبلوماسية المجال

كانت العلاقات العراقية–التركية، في مراحل طويلة، أسيرة ما يمكن تسميته دبلوماسية الملفات المنفصلة، فالمياه ملف، والأمن ملف آخر، والطاقة ملف ثالث، والتجارة ملف رابع، وإقليم كردستان ملف خامس، والحدود ملف سادس، وكانت إدارة كل ملف تجري بدرجة من الاستقلال عن الملفات الأخرى، الأمر الذي جعل العلاقة تتحرك غالباً وفق منطق التسوية الجزئية بدلاً من البناء الاستراتيجي الشامل.

فالمشكلة في هذا النموذج أنه يسمح للأزمات بأن تصبح أقوى من العلاقة نفسها، فعندما تتصاعد أزمة المياه تبدو العلاقة كلها مأزومة، وعندما يقع توتر أمني تتحول الملفات الأخرى إلى رهائن له، وعندما تتراجع التجارة يفقد التعاون السياسي جزءاً من زخمه.

أما التحول الأكثر أهمية الذي يمكن استشفافه بعد زيارة الزيدي، فهو إمكانية الانتقال نحو دبلوماسية المجال؛ أي النظر إلى العراق وتركيا باعتبارهما فضاءً استراتيجياً مترابطاً تتداخل داخله المياه والطاقة والأمن والنقل والاستثمار والحدود والموانئ والسكك الحديدية والأسواق، وهنا تتغير فلسفة العلاقة، فلم يعد المطلوب أن يتفق الطرفان في كل ملف، بل أن تصبح كلفة الاختلاف في ملف واحد أقل من قيمة استمرار العلاقة في مجموع الملفات، وهذه المعادلة بالذات هي جوهر العلاقات الاستراتيجية الناضجة، فالدول لا تصبح شريكة لأنها أزالت جميع خلافاتها، وإنما عندما تبني من المصالح

المشتركة ما يجعل خلافاتها غير قادرة على إسقاط العلاقة.

ومن هنا يمكن عدّ زيارة الزيدي محاولة لإعادة بناء مركز ثقل العلاقة؛ إذ لا يعود موجوداً في ملف سياسي أو أمني بعينه، وإنما في شبكة مصالح تجعل العراق وتركيا تتحركان داخل فضاء تتزايد فيه تكلفة الانفصال بقدر ما تتزايد فوائد الاتصال.

ثانياً: من الجوار الجغرافي إلى الارتساء الاستراتيجي

الجغرافيا وحدها لا تصنع الشراكات، فقد تتجاور دولتان مئات السنين من دون أن تنتجا علاقة استراتيجية حقيقية؛ لأن الجغرافيا تصبح قيمة سياسية فقط عندما تتحول إلى وظيفة، والعراق وتركيا يملكان واحدة من أكثر الجغرافيات تعقيداً في المنطقة؛ فتركيا تمثل بوابة طبيعية باتجاه أوروبا والبحر المتوسط والقوقاز، بينما يمثل العراق نقطة التقاء بين الخليج والمشرق وإيران وتركيا وشبه الجزيرة العربية، لكن الأهمية الحقيقية لا تكمن في موقع كل دولة منفردة، وإنما في قابلية الموقعين للاندماج، ومن هنا يظهر مفهوم الارتساء الاستراتيجي، والمقصود به أن تجعل الدولة علاقاتها مع دولة أخرى مستقرة داخل بنية مصالح طويلة المدى؛ إذ لا تبقى العلاقة معلقة بتغير الحكومات أو الأزمات أو الاصطفافات الإقليمية، فبالنسبة للعراق، يمكن أن تمثل تركيا أحد مراسيه الاستراتيجية الشمالية، مثلما يمكن أن يشكل الخليج مرساه الاقتصادي الجنوبي، وإيران امتداده الشرقي، والمجال العربي عمقه السياسي والثقافي، وهذه الرؤية تختلف جذرياً عن سياسة المحاور؛ فالارتساء لا يعني الارتهان، أي أن

ترتسي بغداد استراتيجياً مع أنقرة لا يعني أن تتحول إلى جزء من السياسة التركية، وإنما أن تبني معها مساحة مصالح مستقرة تمنح العراق قدرة أكبر على المناورة مع بقية القوى.

بل يمكن القول إن الدولة التي تملك مراسي استراتيجية متعددة تصبح أقل عرضة للهيمنة من الدولة التي تعتمد على مرساة واحدة، ومن هذه الزاوية، يمكن لزيارة الزيدي أن تؤسس لتحول مهم في السياسة الخارجية العراقية، وهي الانتقال من سياسة التوازن بين القوى إلى سياسة تعدد الارتساءات، ففي الأولى يحاول العراق ألا يغضب أحداً، أما في الثانية فيحاول أن يجعل الجميع بحاجة إليه، والفارق بين الاثنين هو الفارق بين دولة تدير موقعها ودولة تستثمر موقعها.

ثالثاً: العراق بوصفه عقدة ربط لا مجرد دولة عبور

هنا نصل إلى أكثر المتغيرات أهمية في مستقبل العلاقة العراقية–التركية، فمشروع طريق التنمية وما يرتبط به من موانئ وطرق وسكك حديدية ومناطق صناعية ولوجستية يمكن أن يعيد تعريف العراق نفسه، فالخطر الذي واجه العراق طوال العقود الماضية أنه كان يملك موقعاً استراتيجياً بالغ الأهمية من دون أن يملك دائماً القدرة على تحويل الموقع إلى قوة، فهناك فارق بين الموقع الجغرافي والمكانة الجيوسياسية، فالموقع تمنحه الطبيعة، أما المكانة فتصنعها الدولة، ومن هنا فإن العراق يحتاج إلى الانتقال من مفهوم دولة العبور إلى مفهوم عقدة الربط الاستراتيجي، فدولة العبور تسمح للبضائع

بالمرور عبر أراضيها وتحصل على رسوم، أما عقدة الربط، فإنها تجعل شبكات التجارة والطاقة والنقل والاستثمار تعتمد عليها في أداء وظائفها، وهذا فارق جوهري، فالدولة الأولى تؤجر جغرافيتها، أما الثانية فتحول الجغرافيا إلى رأسمال استراتيجي.

وإذا نجح الربط بين الخليج والعراق وتركيا وأوروبا، فإن العلاقة العراقية–التركية ستخرج تدريجياً من كونها علاقة بين دولتين متجاورتين إلى كونها جزءاً من هندسة الممرات الكبرى في أوراسيا والشرق الأوسط، عندها لن تكون تركيا مجرد جار للعراق، ولن يكون العراق مجرد سوق لتركيا، بل سيصبح الطرفان حلقتين داخل سلسلة جيو-اقتصادية واحدة، وهنا يولد شكل جديد من القوة يمكن تسميته «القوة الترابطية»، وهي القدرة على التأثير ليس لأنك تملك جيشاً أكبر أو اقتصاداً أضخم بالضرورة، وإنما لأن الآخرين يحتاجون إلى المرور عبرك أو الاتصال بك أو المحافظة على استقرارك كي تستمر شبكاتهم الاقتصادية.

رابعاً: رأسمال العبور وتحويل الجغرافيا العراقية إلى أصل استراتيجي

إذا كان النفط قد شكّل لعقود رأسمال العراق الريعي، فإن المرحلة المقبلة يمكن أن تجعل العبور رأسمالاً سيادياً جديداً، فالعراق يملك إمكانية نادرة للجمع بين ثلاثة أنواع من الرأسمال: رأسمال الطاقة، ورأسمال السوق، ورأسمال الموقع، لكن رأسمال الموقع ظل الأقل استثماراً، فالعلاقة الجديدة مع تركيا يمكن أن تغيّر ذلك، فكل قطار يتحرك من الخليج عبر العراق نحو تركيا، وكل شبكة طاقة أو ألياف

ضوئية أو سلسلة توريد تمر عبر المجال العراقي، تضيف طبقة جديدة إلى قيمة العراق الاستراتيجية، وهنا يصبح الأمن العراقي مصلحة تركية، كما يصبح الاستقرار التركي مصلحة عراقية، وهذا ما يمكن تسميته الردع بالمصلحة.

فالردع في الفكر التقليدي يقوم على التهديد: لا تهاجمني لأنني قادر على إلحاق الضرر بك، أما الردع بالمصلحة فيقوم على معادلة أكثر تعقيداً لا تسمح بانهياري؛ لأن انهياري سيضر بمصالحك أنت أيضاً، وكلما ازدادت خطوط السكك الحديدية والطرق والطاقة والاستثمارات والتجارة العابرة للحدود، ازداد عدد المصالح التي تحتاج إلى الاستقرار. وهكذا تتحول البنية التحتية نفسها إلى أداة سياسية، فالسكك الحديدية ليست قضباناً فقط، والموانئ ليست أرصفة فقط، والطرق ليست إسفلتاً فقط؛ إنها في جوهرها بنية تحتية للقوة.

خامساً: المياه وانتقال العلاقة من ندرة المورد إلى هندسة الاعتماد

مع ذلك، لا يمكن بناء قراءة استراتيجية للعلاقات العراقية–التركية من دون التوقف عند المياه، فالمياه ليست ملفاً فنياً بين العراق وتركيا؛ إنها واحدة من أعمق نقاط الاختلال البنيوي في العلاقة، فتركيا دولة منبع، والعراق دولة مصب، وهذه الحقيقة الطبيعية تنتج تفاوتاً في القدرة التفاوضية، لكن المشكلة تبدأ عندما يتعامل العراق مع المياه بوصفها ملفاً منفصلاً عن بقية العلاقة؛ لأن المفاوضات غير المتكافئة يصعب تعديلها إذا بقيت محصورة داخل موضوع عدم التكافؤ نفسه.

ومن هنا فإن الاستراتيجية الأكثر نضجاً للعراق ليست فقط المطالبة

بحصة مائية عادلة، وهي مطالبة مشروعة وضرورية، وإنما إعادة تركيب البيئة التفاوضية، إذ تصبح المياه جزءاً من شبكة مصالح أوسع، وهنا يمكن الحديث عن المقايضة البنيوية للمصالح، وليس المقايضة المباشرة، أي ألا يقول العراق: التجارة مقابل المياه، أو الأمن مقابل المياه؛ فهذا منطق تبادلي ضيق، وإنما يبني منظومة تجعل تركيا ترى استقرار العراق المائي والاقتصادي والأمني جزءاً من استقرار المجال الذي تتحرك داخله مصالحها، فعندما تصبح الشركات التركية مستثمرة، والممرات التركية مرتبطة بالعراق، والأسواق متصلة، والطاقة متداخلة، فإن المياه لن تختفي بوصفها مشكلة، لكنها ستدخل داخل بنية تفاوضية أكثر توازناً، وبذلك ينتقل العراق تدريجياً من التفاوض بمنطق الحاجة إلى التفاوض بمنطق القيمة المتبادلة.

سادساً: الأمن وضرورة الانتقال من أمن الحدود إلى أمن المجال

يبقى الملف الأمني أحد أكثر ملفات العلاقة حساسية، لسنوات طويلة تعامل الطرفان مع شمال العراق باعتباره منطقة أمنية أكثر منه فضاءً تنموياً، وهذه إحدى المشكلات العميقة في العلاقة، فحين تهيمن المقاربة الأمنية على الجغرافيا، تصبح الحدود مكاناً لمنع الخطر، بينما ينبغي في العلاقات المستقرة أن تصبح الحدود أيضاً مكاناً لإنتاج المصالح، ومن هنا يمكن للمرحلة التالية لزيارة الزيدي أن تؤسس للانتقال من أمن الحدود إلى أمن المجال المشترك، والفرق هنا مهم، فأمن الحدود يسأل: كيف أمنع التهديد من العبور؟ أما أمن المجال فيسأل: كيف أبني بيئة تجعل التهديد نفسه أقل قدرة على الوجود؟

وهذا يتطلب ربط الأمن بالتنمية والاستثمار والبنية التحتية والإدارة المحلية والتنسيق السياسي.

وفي المقابل، يحتاج العراق إلى الحفاظ على معادلة دقيقة: «التعاون الأمني مع تركيا يجب ألا يتحول إلى تآكل تدريجي للسيادة تحت ضغط الضرورة الأمنية»، فالسيادة لا تُحمى بالشعارات وحدها، كما أنها لا تُحمى بإغلاق الحدود أمام التعاون، السيادة الأقوى هي التي تستطيع تحويل حاجات الآخرين الأمنية إلى فرصة لتعزيز قدرتها الذاتية، وهنا تظهر فكرة السيادة الوظيفية، أي أن تمارس الدولة سيادتها ليس فقط بمنع الآخرين من الحركة، وإنما بجعلها هي الطرف الذي لا يمكن تجاوز مؤسساته عند إدارة المجال الأمني.

سابعاً: من الاعتماد غير المتوازن إلى الاعتماد الاستراتيجي المتبادل

اقتصادياً، تملك تركيا تاريخياً قدرة أكبر على النفاذ إلى السوق العراقية مقارنة بقدرة العراق على النفاذ إلى الاقتصاد التركي، وهذا ينتج ما يمكن تسميته اللاتماثل الترابطي، أي أن هناك اتصالاً كثيفاً، لكنه ليس متساوياً في اتجاهاته، والتحدي أمام حكومة الزيدي لا يتمثل في تقليل العلاقة الاقتصادية مع تركيا، وإنما في إعادة هندستها، فالاستراتيجية الذكية لا تقول: «كيف نقلل اعتمادنا على تركيا؟»، بل تسأل: «كيف نجعل تركيا تعتمد علينا أيضاً؟»، وهنا يكمن الفرق بين الاستقلال الاقتصادي والاعتماد المتبادل.

ففي عالم الشبكات، الاستقلال الكامل يكاد يكون مستحيلاً، بل وقد يكون مكلفاً، أما القوة فتتولد عندما تستطيع الدولة تحويل الاعتماد

إلى علاقة ثنائية الاتجاه، فإذا كان العراق يستورد من تركيا، ينبغي أن تصبح الشركات التركية مستثمرة داخل العراق، وإذا كانت تركيا منفذاً للعراق باتجاه أوروبا، ينبغي أن يصبح العراق منفذاً لتركيا باتجاه الخليج، وإذا احتاج العراق إلى الخبرة والبنية التحتية التركية، ينبغي أن تحتاج تركيا إلى الجغرافيا والسوق والطاقة والممر العراقي، عندها تتحول العلاقة من اعتماد استهلاكي إلى اعتماد استراتيجي متبادل.

ثامناً: المثلث الصاعد (الخليج، العراق، تركيا)

الأكثر إثارة في المرحلة المقبلة أن العلاقات العراقية–التركية لا ينبغي قراءتها ثنائياً فقط، فهناك مثلث جيو-اقتصادي آخذ بالتشكل يمكن أن تكون أضلاعه (الخليج–العراق–تركيا)، وإذا استطاع العراق أن يتموضع في مركز هذا المثلث، فإنه سيحقق تحولاً بالغ الأهمية في مكانته الإقليمية، فالخليج يملك رأس المال والطاقة والموانئ والأسواق، وتركيا تملك الصناعة والبنية اللوجستية والاتصال بأوروبا، أما العراق فيملك العنصر الذي يسمح بإعادة وصل المجالين (الجغرافيا الوسيطة)، وهنا يستطيع العراق أن يتحول من منطقة فاصلة بين منظومات إقليمية إلى منصة التحام بينها، وهذا ما يمكن تسميته الارتساء المتقاطع، أي أن العراق لا يرتسي داخل فضاء إقليمي واحد، وإنما يصبح نقطة التقاء عدة فضاءات، وعندها تتغير فلسفة السياسة الخارجية العراقية، بدلاً من السؤال التقليدي: «هل العراق أقرب إلى إيران أم تركيا أم الخليج أم الولايات المتحدة؟»، يصبح السؤال: «كيف يستطيع العراق أن يجعل علاقته بكل طرف تزيد من قيمته لدى

الأطراف الأخرى؟»، هذه هي السياسة الخارجية الشبكية، وهي أكثر ملاءمة لدولة كالعراق من سياسة الاصطفافات الصلبة.

تاسعاً: من الدولة العازلة إلى «الدولة العقدة»

لقد عانى العراق تاريخياً من موقعه بين القوى، كان في أحيان كثيرة ساحة تصادم بين مشاريع أكبر منه، لكن الجغرافيا نفسها التي جعلته ساحة يمكن أن تجعله مركزاً، وهنا تكمن المفارقة الاستراتيجية، فالموقع الوسيط يمكن أن ينتج دولة عازلة، ويمكن أن ينتج دولة عقدة، فالدولة العازلة تفصل بين القوى، أما الدولة العقدة فتربط بينها، والأولى تستمد أهميتها من الصراع، والثانية تستمد أهميتها من الاتصال، والأولى تخشى المصالحة بين الآخرين لأنها قد تقلل الحاجة إليها، بينما الثانية تستفيد من السلام؛ لأن كل زيادة في التبادل تزيد من قيمة موقعها، وهذا ربما يكون أحد أعمق المعاني الممكنة للعلاقة العراقية–التركية الجديدة.

فإذا نجح العراق في تحويل تركيا إلى امتداده نحو أوروبا، والخليج إلى امتداده نحو الاقتصاد العالمي، وإيران إلى فضاء اقتصادي شرقي، والأردن والمشرق إلى منافذ غربية، فإنه سيبدأ ببناء ما يمكن تسميته السيادة الشبكية، أي أن قوة الدولة لن تقوم فقط على السيطرة داخل حدودها، وإنما على موقعها داخل الشبكات التي تعبر الحدود.

عاشراً: زيارة الزيدي واختبار زمن الاستراتيجية

إن التحدي الأكبر ليس في توقيع الاتفاقات، إنه الزمن، وهنا ربما تلتقي العلاقات العراقية–التركية مع الفكرة الأعمق التي يمكن أن تحكم التفكير الاستراتيجي، فالدول لا تُهزم فقط عندما تخسر الأرض، وإنما عندما تفقد قدرتها على امتلاك المستقبل، والعراق يملك عدداً كبيراً من المشروعات والأفكار والاتفاقيات، لكن الفارق بين الدولة التي تخطط والدولة التي تتقدم يكمن في قدرتها على تحويل المستقبل من وعد إلى مسار، يمكن تسمية ذلك زمن الاستراتيجية، فالسياسة تعمل بإيقاع سريع: حكومة، زيارة، تصريح، اتفاق، أما الاستراتيجية فتعمل بإيقاع أبطأ: ميناء يحتاج سنوات، وسكة حديد تحتاج سنوات، وممر اقتصادي يحتاج عقوداً، وتحول في بنية التجارة يحتاج زمناً أطول من عمر الحكومات، لذلك فإن نجاح زيارة الزيدي لن يُقاس بما حدث أثناء الزيارة، بل بما سيبقى منها بعد سنوات، هل تتحول التفاهمات إلى مؤسسات؟

هل تتحول المؤسسات إلى مشروعات؟ هل تتحول المشروعات إلى شبكات؟ وهل تتحول الشبكات إلى مصالح يصعب التراجع عنها؟ إذا حدث ذلك، نكون أمام مأسسة للزمن الاستراتيجي؛ أي حماية المشروعات الكبرى من تقلب الزمن السياسي.

حادي عشر: المخاطر (حين تتحول عقدة الربط إلى عقدة اختناق)

إن القراءة الاستراتيجية لا تكتمل من دون قراءة الوجه الآخر للمشهد، فالترابط ليس قوة بصورة تلقائية يمكن للترابط نفسه أن يتحول إلى مصدر ضعف، فعقدة الربط يمكن أن تصبح عقدة اختناق إذا أصبحت الدولة معتمدة بصورة مفرطة على ممر واحد أو سوق واحد أو شريك واحد، وهنا ينبغي للعراق أن يتجنب استبدال شكل قديم من الاعتماد بشكل جديد، فنجاح العلاقة مع تركيا لا ينبغي أن يؤدي إلى اختزال البوابات الاقتصادية العراقية بالبوابة التركية، كما أن نجاح طريق التنمية لا ينبغي أن يحول العراق إلى مجرد ممر للبضائع الأجنبية، المطلوب أن تُبنى حول الممر منظومة صناعية ولوجستية واستثمارية عراقية، وإلا فإن القطارات ستعبر العراق، بينما تبقى القيمة المضافة خارجه، وهنا تظهر معادلة بالغة الأهمية:

ليس السؤال كم سيمر عبر العراق، بل كم سيبقى في العراق مما يمر عبره.

هذه الجملة تختصر الفارق بين اقتصاد الممر واقتصاد العقدة، الأول يحصل على رسوم العبور، والثاني ينتج المدن الصناعية والمخازن والخدمات والمصارف والتأمين والتكنولوجيا وسلاسل التوريد وفرص العمل حول الممر.

ثاني عشر: نحو «عقيدة الربط العراقية»

من هنا، يمكن أن تكون زيارة الزيدي إلى تركيا أكبر من محطة

دبلوماسية إذا استُثمرت ضمن تصور أوسع يمكن تسميته «عقيدة الربط العراقية»، وتقوم هذه العقيدة على فكرة بسيطة في ظاهرها وعميقة في نتائجها، فكلما ازداد عدد الدول التي ترتبط مصالحها باستقرار العراق، ازدادت قوة العراق من دون أن يضطر إلى إنتاج هذه القوة عسكرياً وحده، وهذا يعني الانتقال من مفهوم الأمن القائم على حماية الحدود إلى مفهوم الأمن القائم على حماية الوظيفة، فالعراق الآمن ليس فقط العراق الذي يملك قوات أمنية قوية، بل العراق الذي يصبح تعطله مكلفاً للآخرين، والعراق المؤثر ليس فقط الذي يستطيع ممارسة الضغط، وإنما الذي يصعب تجاوزه، والعراق القوي ليس بالضرورة الذي يفرض إرادته على محيطه، بل الذي يجعل محيطه يعيد حساباته قبل الإضرار به؛ لأن جزءاً من مصالحه أصبح موجوداً داخله، وهنا تصبح العلاقة مع تركيا مختبراً لعقيدة أوسع يمكن تطبيقها مع الخليج والأردن وإيران وسوريا وغيرها.

الخاتمة

العلاقات العراقية–التركية بعد زيارة الزيدي تقف أمام إمكانية الانتقال من مرحلة إدارة الجوار إلى مرحلة هندسة المجال المشترك، لكن هذا الانتقال ليس مضموناً، فقد تبقى الزيارة مجرد لحظة سياسية إذا لم تتبعها مؤسسات ومشروعات وآليات تنفيذ، وقد تتحول إلى نقطة انعطاف إذا نجح الطرفان في بناء شبكة مصالح تتجاوز تقلبات السياسة اليومية.

بالنسبة للعراق تحديداً، القضية أعمق من تحسين العلاقة مع تركيا، إنها تتعلق بإعادة تعريف ذاته داخل الإقليم، فالعراق الذي اعتاد أن يُقرأ بوصفه ساحة تقع بين القوى، يستطيع أن يعيد تقديم نفسه بوصفه عقدة تقع بين الشبكات، والفارق بين الصورتين هائل، ففي الأولى تكون الجغرافيا عبئاً؛ لأن الآخرين يتصارعون فوقها، وفي الثانية تصبح الجغرافيا قوة؛ لأن الآخرين يحتاجون إليها، ومن هنا يمكن اختزال فلسفة المرحلة المقبلة في انتقال ثلاثي: من دولة الممر إلى دولة العقدة، ومن توازن القوى إلى توازن المصالح، ومن الجوار المفروض بالجغرافيا إلى الارتساء المصنوع بالاستراتيجية، فإذا استطاع العراق وتركيا الوصول إلى هذه المرحلة، فإن العلاقة لن تعود محكومة فقط بالسؤال: «ماذا يريد العراق من تركيا، وماذا تريد تركيا من العراق؟»، بل سيظهر سؤال أكثر نضجاً: «ما الذي لا يستطيع الطرفان إنجازه في الإقليم من دون بعضهما؟»، عند هذه النقطة تحديداً تبدأ العلاقة الاستراتيجية الحقيقية؛ لأن أقوى العلاقات بين الدول ليست تلك التي تختفي منها الخلافات، بل تلك التي تصبح

فيها المصلحة المشتركة أكبر من قدرة الخلاف على تفكيكها.

وعندها لن تكون زيارة الزيدي مجرد زيارة في تاريخ العلاقات العراقية–التركية، بل لحظة في مسار انتقال العراق من جغرافيا القلق إلى جغرافيا الضرورة؛ أي من دولة يتحدد موقعها بما تفعله القوى حولها، إلى دولة تتحدد حسابات القوى بما يمكن أن تفعله من خلالها، وهذه، في جوهرها، ليست هندسة لعلاقة مع تركيا فحسب، بل محاولة لإعادة هندسة القيمة الاستراتيجية للعراق نفسه.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org